

العمل فى الاماكن التى تبيع بالتقسيط مع شرط الغرامة التأخيرية/الإثنين(72-5-4202م)

صلاح الصاوي

حكم العمل في الاماكن اللي بتبيع بالتقسيط لكن فيها اشارة دفع غرامة تأخيرية عند التأخر عن الوفاء بالاقساط اما الغرامة التأخيرية في ذاتها على الديون من الربا هذا ينبغي ان يكون من المحكم في حديثنا - [00:00:02](#)

القرار لمجمع فقهاء الشريعة لا تشرع الغرامات التأخرية على الديون كانت ناتجة عن قرض نقدي او عن فاتورة الاستهلاك او عن بيع بالتقسيط او بالاجل ويشترع للدائن ان يلجأ الى الوسائل المباحة لمنع المطل - [00:00:24](#)

وحمل دينه على الوفاء مع مراعاة يعني كذا وكذا حر في الغرامات التأخرية في العقود المالية التي لا يكون الالتزام الاصل فيها مبلغا من النقود في عقود المقاولات ونحوها اتفقت مع مقال يسلمني البيت اول السنة - [00:00:44](#)

كل شهر تأخير بكذا جائز ان محل الالتزام عمل وليس مبلغا من النقود اذا الجئ المسلم الى قبول مثل هذا الشرط في بعض الحالات كما في عقود الايجار والكهرباء - [00:01:05](#)

والهاتف ونحوه من عقود الازعاج جاز له الترخص في تاريخ على ان يدفع التزاماته في مواعيقتها تجنباً الناتج عن التعامل بالربا فان اكل الربا ومؤكله في الاثم سواء لكن الحرج في هذا وانت بائع يقع على مالك المشروع - [00:01:23](#)

ليس على الموظف الصغير الذي لا حيلة له وليس له من الامر من شيء وينكر ذلك بقلبه. وتقع التبعة في ذلك على عاتق من الزم بهذه الغرامات لاسيما مع انتشار البطالة - [00:01:46](#)

وندرس البدائل شح الوظائف والله تعالى اعلى واعلم - [00:02:04](#)